نزاهة

نزاهة

نشرة دورية تصدر عن مشروع تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الأهلي*

العدد الثامن – كانون أول ٢٠٠٧

- مديرة مشروع نزاهة: شهادة الحكم الصالح أداة لتعزيز قيم النزاهة وليست أداة لتصنيف المؤسسات

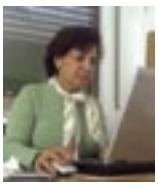

- منظمات أهلية ضد الفساد تناقش مسودة الخطة الوطنية المقترحة لمكافحة الفساد

- الحاكم والحاكمية الرشيدة في المؤسسات الأهلية

- الدعوة الى تشكيل جبهة نسوية موحدة بين جناحي الوطن

الافتتاحية

كرة الثلج بدأت بالتدحرج

جهود حثيثة، وخطوات متسارعة تقوم بها المنظمات الأهلية، في إطار إعادة ترتيب بيتها الداخلي، نحو تحصينه، والمحافظة على تاريخه، والاستعداد لما هو متوقع منها أن تقدمه تجاه جمهورها.

وباختتام المرحلة التجريبية لمنح شهادة الحكم الصالح، بمنحها لثلاث من المنظمات الأهلية، وبتحديد معايير الحكم الصالح يفتح الباب أمام المنظمات الأهلية، لمراجعة داخلية لبيئة عملها، وتصويب ما أصابه من خلل، بما يعيد التأكيد أن على منظمات العمل الأهلي تكون القدوة الحسنة في ممارستها لاعمالها وممارسة قياداتها في المجتمع الفلسطيني حتى تستطيع مساءلة باقي القطاعات، العامة والخاصة وغيرها، خاصة في غياب قيام المجلس التشريعي بدوره الرقابي الناجم عن الوضع السياسي غير المستقر.

إن الأمل معقود على أن تثمر كل الجهود المضنية، التي بذلتها منظمات العمل الأهلي لتتحقق الرسالة، بالوصول الى مجتمع فلسطيني رافض للفساد.

وبالطبع فان مسؤولية تحقيق تلك الرسالة، ليست مسؤولية قطاع بمفرده، بل جميع القطاعات والأفراد، ما دام الجميع مستفيدا من تحقيقها، أو متضررا من بقاء ظاهرة الفساد المنتشرة.

وتعمل أمان كطليعة لهذا الجهد المجتمعي الاخذ بالتكون على أمل أن تكبر كرة الثلج، لتحقق مشاركة أوسع من مختلف القطاعات الرسمية والأهلية من أجل مستقبل مشرق للجميع.

*تنفذ أمان مشروع نزاهة ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، وبدعم من الاتحاد الأوروبي

على المجتمع الأهلي أن يستمر في دق جدران الخزان

أشارت التقارير واستطلاعات الرأي التي أعدتها "أمان" حول الفساد في القطاع الحكومي أن الفساد موجود في مواقع عليا من القطاع العام (قمة الهرم)، ويمكن تلخيص الأسباب الكامنة وراء انتشار هذه الظاهرة، فيما يلي:

- الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى السلطة التنفيذية لمكافحة الفساد.
- غياب حكم القانون وعدم وجود نظام قضائي مستقل فعال ونزيه.
- ضعف دور المجلس التشريعي الفلسطيني (البرلمان) في مساءلة السلطة التنفيذية ومراقبتها.
- ضعف ومحدودية هيئات الرقابة العامة الرسمية والأهلية وعدم فاعلية نظم المساءلة.
- عدم وجود دور نشط لمنظمات المجتمع المدني، في معالجة ظاهرة الفساد ومكافحته.
- عدم وجود إعلام حر ومستقل.

في غياب الجهود الحقيقية من قبل المؤسسات الرسمية، في السنوات العشر الماضية لمكافحة الفساد، يبدو أن المجتمع الفلسطيني والعربي يحظى بوجود شبكة كبيرة من المنظمات الأهلية نشطت لسنوات طويلة في مجال تعزيز الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان، ما زالت برامج تلك المنظمات ذات العلاقة في مقاومة الفساد محدودة، بالرغم أن المجتمع المدني هو الخاسر الرئيس، إلى أن فشل المجلس التشريعي وحده في مواجهة الفساد الحكومي، يملي على مؤسسات المجتمع المدني مسؤلية استثنائية.

انطلاقا من الالتزام المبدئي من نشطائها بقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة، وتجسيدا لها باعتبارها مكونات أساسية من متطلبات الديمقراطية وقيام الحكم الصالح في فلسطين، وبشكل خاص من المؤسسات الفلسطينية العاملة في مجال الحكم الصالح والديمقراطية وحقوق المواطن والتي تتمتع بمصداقية لدى الجمهور الفلسطيني، وعليها بتوحيد جهودها في برنامج مشترك لمواجهة الفساد من خلال دعم تأسيس ائتلاف فيما بينها هو(منظمات أهلية ضد الفساد).

مشروع "نزاهة"

يواصل تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الاهلي

إن عملية الإصلاح تحتاج إلى جهد مجتمعي واسع، تتشارك فيها مؤسسات السلطة الرسمية مع منظمات العمل الأهلي، إلى جانب مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني، وضمن شراكة مخلصة تضمن استخدام وتوظيف الطاقات والمصادر المتنوعة في إطار رؤية وطنية، وخطة عمل متفق عليها تحدد فيها أدوار الأطراف المختلفة.

ونظراً لأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الأهلية الفلسطينية في هذا الجهد الوطني العام، باعتبارها أحد الفاعلين في الدفاع عن وجود الشعب الفلسطيني وتعزيز صموده وتعزيز القيم التحررية والتقدمية والإنسانية لديه، فإن هذا الدور يتطلب بالدرجة الأولى العمل الجدي من قبل هذه المنظمات على تعزيز مبادئ الشفافية ونظم المساءلة وقيم النزاهة في عملها، بما يضمن خلق وتعزيز ثقافة أكثر تحدياً ومقاومة للفساد في هذه المنظمات، ويحول دون التعايش مع هذه الظاهرة ويقلل من فرص تفشي الفساد في بيئة عملها.

وفي هذا السياق يأتي مشروع نزاهة كمبادرة من الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" وضمن برنامج عمله في تعزيز وإشاعة قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في المجتمع الفلسطيني، بالتعاون والتنسيق مع منظمات العمل الأهلي الفلسطيني على تعزيز هذه القيم والمبادئ في عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية بغرض تمكينها وإشراكها في الجهد الوطني العام لمكافحة الفساد في المجتمع الفلسطيني، وتشكيل تحالف واسع من المنظمات الأهلية لمكافحة الفساد.

أهداف المشروع

- خلق بيئة عمل أكثر تحديا للفساد في عمل المنظمات الأهلية، وسلوك رموزها، وإشاعة ثقافة في المجتمع تعتمد قيم النزاهة.
- تطبيق مبادىء الشفافية ونظم المساءلة في عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية.
- تطوير قدرة وكفاءة العاملين في المنظمات الأهلية في مجال مكافحة الفساد على كافة المستويات.
- تعزيز دور المنظمات الأهلية في رفع الوعي العام بالفساد، والرقابة على القطاع العام ومحاربة الفساد في المجتمع الفلسطيني.
- تشكيل تحالف واسع من المنظمات الأهلية لمكافحة الفساد.

الاراء الواردة في نشرة نزاهه لا تعبر بالضرورة عن وجهه نظر "نزاهه".

القيادة والإدارة
متطلبات الحكم الصالح في المؤسسات الأهلية

المحامية: منى جبر
مشروع نزاهة – غزة

القيادة والإدارة مفهومان متداخلان ومتباعدان في آن، خصوصاً عند التعامل مع الهياكل الإدارية في المؤسسات غير الحكومية، وتأكيدا على هذا الفصل بينهما جاء قانون الجمعيات رقم ١ / ٢٠٠٠، ليمنع أي ربح مادي لمجلس الإدارة من المؤسسة، ويحافظ بذلك على دور مجلس الإدارة، ويمنعه من الانزلاق إلى الإدارة التنفيذية.

فمن المفترض قانوناً وواقعاً، أن يتم الفصل بين مهمات مجلس الإدارة كهيكلية قيادية تشريعية في المؤسسة، وبين الإدارة التنفيذية بمختلف مسمياتها وأدوارها ومهماتها اليومية.

فمجلس الإدارة يلعب دورا قياديا في رسم السياسات العامة للمؤسسة، ويضع الهياكل والأنظمة المفترض أن تتم من خلالها العملية الإدارية، مثل النظام الداخلي للمؤسسة، والنظام الإداري والمالي، ونظم المشتريات، ونظام الموظفين، ويتابع ويراقب عمل الإدارة التنفيذية من حيث التزامها وتقيدها بهذه الهياكل والأنظمة.

أما دور الجهاز التنفيذي، الممثل بالمدير التنفيذي، والعاملين، فمهمته يتمحور حول إدارة ومتابعة تنفيذ الأنشطة، بناء على الخطة المرسومة من قبل مجلس الإدارة وضمن الأنظمة التي أقرها، ولتحقيق ذلك يجب أن تعطى له الصلاحيات والتفويض المناسبين، لينجز عمله بدقة فاعلية، وبما يتناسب مع أهداف المؤسسة التي أنشئت من أجلها، وبوعي لمصالح وحاجات المجتمع.

وعند النظر للواقع الذي تعيشه وتعاني منه بعض المؤسسات جراء التداخل بين صلاحيات كل من مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي، تتضح الامور التالية:

أولاً: وجود مجلس إدارة منتخب عبر اجراءات شكلية، لا يمارس صلاحياته بشكل فعلي، وإنما يتنازل للمدير التنفيذي عن كافة صلاحياته، بحيث تسير المؤسسة بدون رقابة حقيقية من قبل مجلس الإدارة.

ثانياً: مجلس إدارة يسعى وراء المنافع المادية والمعنوية التي يجنيها من المؤسسة، لا يتحمل أي مسؤوليات أو صلاحيات، مما يضيف أعباء كبيرة على المؤسسة، دون أي يحقق لها أي منفعة، ويعطي المجال لمدير تنفيذي قوي بأن يدير المؤسسة حسب رؤيته الشخصية.

وأخيراً: مجلس إدارة متدخل بمعنى أنه يسيطر على الإدارة التنفيذية وينزل لمستوى الإدارة اليومية المباشرة ويسير المهام الوظيفية للإدارة التنفيذية دون أن يمنحها أية مسؤوليات أو صلاحيات، مما يؤدي إلى ضعف دور الإدارة التنفيذية ويقمع فيها التميز والإبداع الذي من الممكن أن تتبعه إدارة المؤسسة بشكل مرن.

وتعاني كثير من المؤسسات من اعتمادها على شخصية الرجل الواحد، مهما كان على مستوى من الوعي والإدراك، سواء كان من مجلس الإدارة أو من الادارة التنفيذية، ما يؤدي إلى اختصار أنظمة المؤسسة وقولبتها في إطار هذا الشخص، بحيث تستمر باستمراره –وإن كان لفترة وجيزة– وتنتهي بابعاد مشاركة الفريق القيادي والإداري والجمهور والمجتمع عن رؤية المؤسسة، ما يهدد بقاء المؤسسة وانعدام تأثيرها في المجتمع.

وللخروج من هذه المشاكل والمعوقات، يجب أن يتم التواصل بين الهيئات التنفيذية والهيئات المرجعية عبر أجواء من الوضوح والشفافية والتعاون بين كل من المستوى القيادي والمستوى الإداري، عند رسم الخطط والسياسات ومتابعتها وتقييمها وتعديلها بما يتلاءم مع رؤية المؤسسة وأهدافها واحتياجاتها.

إن هذا التوازن يمكن خلقه من خلال التزام كل من الفريق القيادي، الممثل بمجلس الإدارة، والفريق التنفيذي العامل بالأدوار والمهمات المناطة بكل منهما، ومع اطلاع كلا من الفريقين على عمل الآخر، والالتزام بالهياكل والأنظمة والمعايير والمبادئ الأخلاقية، المتمثلة بالمدونات، التي تهدف إلى خلق إلتزام أخلاقي وأدبي للعاملين في المؤسسة وهياكلها.

إن التوازن بين المستوى القيادي والمستوى الإداري، يضمن نجاح أي مؤسسة واستمرارها وتلبيتها لاحتياجات المجتمع الذي أنشئت من أجله.

"شهادة الحكم الصالح في العمل الأهلي"
نموذج جديد لتعزيز الشفافية في المؤسسات الأهلية

فكرة جديدة ومبتكرة، ونموذج رائد يجري العمل عليه حاليا من أجل الوصول بالمؤسسات الأهلية الفلسطينية إلى أعلى درجات النزاهة والشفافية، مما يمكنها من التفاخر بأدائها المتميز البعيد عن الفساد، في حال تمكنت من الحصول على الشهادة .

وتندرج هذه الشهادة التي يجري الإعداد لها وتطوير نموذج مقترح، ضمن نشاطات "نزاهة"، بالمشاركة مع المنظمات الأهلية الفلسطينية، لتحسين الحكم والإدارة في عمل المنظمات الأهلية.

وفي سياق الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الأهلية في توفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، وللمحافظة عليها، جرى تطوير فكرة شهادة الحكم الصالح في العمل الأهلي، والذي لا يزال تجريبيا، حيث تم تنفيذه على عدد من المؤسسات الفلسطينية التي بادرت من تلقاء نفسها من أجل الوصول إلى مستوى من الحكم الرشيد.

وفي إطار هذه الخطة، جرى تطوير "نموذج" يمكن للمؤسسات الأهلية استخدامه لتقديم طلباتها للحصول على الشهادة، كما جرى تحديد الوثائق الضرورية التي يتوجب على المنظمة الأهلية أن ترفقها مع الطلب، وأيضاً تم اتخاذ قرار بخصوص تركيبة ومؤهلات طاقم الخبراء الفني الذي سيقوم بمراجعة الوثائق، ويجري في إطار الخطة تشجيع وتطوير عملية زيارة المواقع وإجراء المقابلات مع الأفراد الرئيسيين الذين سيقدمون المعلومات من إدارات المنظمات الأهلية وموظفيها والمستفيدين من خدماتها للتأكد من صحة العمل.

وفي إطار هذه الخطة تم الاتفاق على وضع نظام لاختيار هيئة محكمين محايدة من شخصيات وطنية واكاديمية في فلسطين، تقوم بمراجعة التقارير والنقاط المحتسبة والمعدة من قبل الطاقم الفني الذي سيوصي بمنح الشهادة للمنظمات التي تستوفي المعايير المعدة وبالتالي تحصل على الشهادة.

ويتم منح الشهادة بعد أن تتم عملية مراجعة لأوضاع المنظمة الأهلية من قبل الخبراء الفنيين وهيئة المحكمين المستقلة، طبقا لإطار العمل الموحد في هذه الخطة، و ستتم التوعية في موضوع شهادة الحكم الصالح في العمل الأهلي عبر الصحف المحلية، ومن خلال إرسال ورقة مفاهيم ونموذج الطلب عبر البريد الاكتروني إلى المنظمات الأهلية، والإعلان عبر الانترنت، بالاضافة الى التدريب الذي يستهدف مع بداية عام ٢٠٠٨ ١٥٠ مؤسسة أهلية في الضفة والقطاع.

تعرف على مستوى الحاكمية في مؤسستك

١. هل تم تسجيل الجمعية / المؤسسة وفق الأصول؟
٢. هل وقعت مؤسستكم على مدونة السلوك؟
٣. هل تم إجراء الانتخابات لمجلس الإدارة بشكل دوري وحسب الأصول؟
٤. هل يجتمع مجلس الإدارة بشكل دوري، ويقوم بواجبه بالمتابعة لضمان تطبيق رسالة المؤسسة؟
٥. هل يتم الإعلان عن الوظائف الشاغرة قبل التعيين؟
٦. هل تتم عملية التعيين والترقية للموظفين، حسب المؤهلات العلمية والخبرات والتقييم الدوري؟
٧. هل تلتزم المؤسسة بقانون العمل لضمان حقوق الموظفين؟
٨. هل يتم طرح العطاءات لشراء الأصول الثابتة؟
٩. هل حرية الوصول للمعلومات المتوفرة لدى مؤسستكم مضمونة للجمهور؟
١٠. هل يتم إصدار تقارير مالية مفصلة حول بنود الإيرادات والمصروفات؟
١١. هل الصرف في مؤسستكم مرتبط بالمشروع؟
١٢. هل يوجد رقابة داخلية على تنفيذ المشاريع، والأداء؟
١٣. هل يوجد لدى مؤسستكم نظام استقبال الشكاوى والمقترحات من المستفيدين؟

اذا كانت الإجابة بنعم على معظم الأسئلة، تكون المؤسسة مهيئة لتقديم طلب للحصول على الشهادة.

مديرة مشروع نزاهة: شهادة الحكم الصالح أداة لتعزيز قيم النزاهة وليست أداة لتصنيف المؤسسات

"فكرة شهادة الحكم الصالح، ليست جديدة، بل تم تطبيقها في العديد من الدول، وكوننا جزء من هذا العالم، ولدينا من التجربة ما يميزنا في العمل الأهلي، تم طرح فكرة تلك الشهادة ، التي لاقت الكثير من الاستحسان والتشجيع، بين صفوف ممثلي العمل الأهلي".

هذا ما بدات جميلة عبد مديرة مشروع نزاهة، حديثها به في ائتلاف أمان، التي كانت تتحدث بحماس عن اهمية انجاح فكرة شهادة الحكم الصالح، لما لها من اهمية وانعكاس ايجابي، على المؤسسات التي تحصل عليها، نافية أن يكون عدم الحصول عليها بمثابة اتهام لتلك المؤسسة أو تلك بأنها لا تعمل وفق الأصول.

تقول جميلة عبد بان الشهادة هي اداة لتعزيز قيم النزاهة والشفافية، وليست من باب فرز المؤسسات بين فاسدة وصالحة، بل تساعد على تحصيل المزيد من المكاسب لتلك المؤسسة، وتضيف: "انه من خلال الحصول على شهادة الحكم الصالح، تستطيع المنظمات الاهلية مواجهة الهجمة التي تتعرض لها، لوصمها بصفة الفساد، وهي ليست كذلك، فتاريخ المنظمات الاهلية وبصماتها شاهدة على الدور العظيم الذي لعبته على مدى عشرات السنوات، رغم الظروف الصعبة تحت الاحتلال، ولا ننكر، ان هناك بعض المؤسسات اساءت لنفسها بشكل خاص، ولمنظومة العمل الاهلي بشكل عام، من خلال ممارسات واخطاء لا تليق بثقافة العمل الاهلي".

وعن الجهد الذي بذل لانجاح الفكرة، قالت مديرة مشروع نزاهة: "بدون شك ان جهدا كبيرا قد بذل من تدريب وورش عمل ولقاءات بين مكونات العمل الاهلي، الا ان العامل المساعد الاكبر، كان وجود البذرة في ارض العمل الاهلي، والتي سرعت نمو الفكرة، لترى النور بهذه السرعة، والتي عبرت عن رغبة صادقة لدى ممثلي منظمات العمل الاهلي، بتعزيز قيم النزاهه والشفافية، داعية الى مواصلة الجهد والمراكمة عليه، وصولا للحكم الصالح، كسمة عامة للمجتمع الفلسطيني.

وعن آلية العمل وكيفية منح شهادة الحكم الصالح، قالت عبد: " انه لا بد من التوضيح أننا في ائتلاف امان لا نطمح للوصاية على تلك الفكرة، ولسنا أكثر من ميسر للعمل، أما فيما يتعلق بآلية الحصول على شهادة الحكم الصالح، فقد تم الطلب من كل جمعية عضو في حملة منظمات ضد الفساد، بترشيح عضوين لهيئة المحكمين، وهي لجنة حيادية، ستقوم بمنح وتسليم الشهادة بناء على توصيات اللجنة الفنية، التي تم تحديد مواصفاتها وفق معايير تحددت من خلال ورش عمل تطوير آليات ومعايير الشهادة، وبمشاركة المنظمات الأهلية، فيما تم فتح الباب أمام عشرة مؤسسات، كمرحلة تجريبية، يتم العمل على من وقع عليهم الاختيار من قبل اللجنة، وحسب الأصول، وتقدم النتائج للجنة التحكيم لتصدر حكمها.

وعن المستقبل الذي ينتظر تلك الفكرة، قالت عبد: "العبء على كاهل منظمات العمل الاهلي كبير، سيما وانها تعمل على اكثر من جبهة، فهي تعمل تحت الاحتلال وتواجه الكثير من المصاعب، في الوصول للجمهور وتقديم الخدمات له، فيما يعول عليها الجمهور كثيرا، في ظل الخدمات المتواضعه التي تقدمها المؤسسات الحكومية المختلفة، اضف الى ذلك ضعف الموارد لكثير من تلك المنظمات، وامام تلك التحديات، مطلوب ايضا من تلك المنظمات ان تقدم النموذج الامثل للمؤسسة الصالحة، وتقوم بدورها في المساءلة". كما سنعمل في "أمان" على استغلال واستخدام جميع الطرق من أجل أن تستمر عملية الشهادة حية ومتواصلة بمشاركة المنظمات الأهلية

"منظمات أهلية ضد الفساد"

تناقش مسودة الخطة الوطنية المقترحة لمكافحة الفساد

أوصى المشاركون في لقاء نظمه الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، مع المنظمات الأهلية المشاركة في حملة منظمات أهلية ضد الفساد، بهدف اطلاعهم على مسودة الخطة الوطنية التي يبادر بها الائتلاف بالتعاون مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وإجراء التعديلات المقترحة عليها من قبل منظمات العمل الأهلي، بتشكيل لجنة تقوم بتفصيل تلك التوصيات، على ان تضم في عضويتها كل من سناء عرنكي ومحمد قرش وتيسير الزبري ومحمود زيادة، بالتعاون مع د.أحمد أبو دية، كما اقترح المشاركون دعوة النقابات والاتحادات المهنية للمشاركة والاستفادة من البرامج والمشاريع التي تحصل عليها المؤسسات، وأوصى المشاركون كذلك، بضرورة مشاركة المنظمات الأهلية في مكافحة الفساد، الذي يسيء الى المنظمات الأهلية، كما اوصوا بتطوير العمل في موضوع الرقابة من النواحي القانونية والعملية، والبدء بالتطبيق العملي لأجندة مكافحة الفساد.

وكانت غادة الزغير، المدير التنفيذي للمؤسسة، قد رحبت في بداية اللقاء بالحضور، موضحة أهداف المبادرة من الخطة المذكورة، من أجل وضع مكافحة الفساد على أجندة المواطنين الفلسطينيين، أفرادا وجماعات، وأوضحت انه من خلال أمان، تم تنفيذ نشاطات عديدة ساهمت في رفع الوعي العام، والتدريب على نموذج القدوة.

ومن جانبه أشار د.احمد أبو دية، إلى ضرورة وجود مثل هذه الخطة من أجل تضافر الجهود للوصول إلى مجتمع خال من الفساد، كما طرح مجموعة من العناصر التي يمكن الاسترشاد بها، منوها الى أن تنفيذ الخطة يقع على عاتق المنظمات الاهلية، اما الشركاء في الخطة فهم عناصر نظام النزاهه الوطني، وبين انه من خلال الخطة المقترحة، تم التركيز على موضوع هدر المال العام، وسياسة تضارب المصالح والثقافة المتساهلة مع قضايا الفساد، كما تمثلت محاور الخطة بالإرادة السياسية والتشريعات والرقابة، التي يحتاج بناء مؤسساتها إلى الاستكمال، وتناولت الخطة أيضا محور التوعية والتثقيف للضغط والتأثير.

ودعا أبو دية إلى ضرورة التشبيك والتنسيق بين المنظمات الأهلية، للوصول إلى قوة ضاغطة للتأثير في مكافحة الفساد، وخاصة الضغط على المجلس التشريعي، وفيما يتعلق بدور ائتلاف امان، فسيكون دوره كسكرتارية لمتابعة الخطة، والمنظم لتلك المبادرات.

من جهته قال محمد قرش، ان الانجاز الكبير الذي تحقق، هو وجود وعي وحركة مناهضين للفساد، وفيما يتعلق بدور المنظمات الاهلية في الرقابة، فمن المتوقع ان تكون هناك عراقيل تشريعية، مهنية، وقانونية، وذلك يتطلب وضع ادوات مناسبة للقيام بذلك الدور.

وشدد تيسير الزبري، على اهمية الخطة الوطنية لمكافحة الفساد، بشرط استنادها الى خطوات عملية، وان يكون العمل في مكافحة الفساد على اساس الشراكة بين المنظمات الاهلية، كما دعت سناء عرنكي الى الجراة في مواجهة الفساد، والتسلح بالقانون والمعلومات، مؤكدة على ضرورة واقعية الخطة وفقا للامكانيات المتوفرة لدى المنظمات الاهلية.

أما عبير مصلح من أئتلاف "أمان"، فقد نوهت إلى صياغة مدونة سلوك عامة بتعاون بين أمان ومركز تطوير المؤسسات الأهلية، بالتعاون مع شبكة المنظمات الأهلية، وتشارك أمان بفاعلية في صياغة هذه المدونة التي ستساهم في تطوير العمل الأهلي وفق اجندة الخطة الوطنية.

وفي نهاية اللقاء شرح نايف شتيه من مشروع "نزاهة" نيابة عن منار سالم، مديرة مشروع ترويج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أبعاد عملية ترويج الاتفاقية، من خلال النشاطات التي تم تنفيذها بالتعاون مع منظمات العمل الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني، كما أشار إلى أن هناك نشاطات عديدة سيتم تنفيذها لخدمة الهدف ذاته.

وتم نقاش الخطة ايضا في غزة

وفي مدينة غزة عقد اجتماع مع حملة منظمات أهلية ضد الفساد لنقاش مسودة الخطة الوطنية لمكافحة الفساد، التي أعدها د. أحمد أبو دية، حيث قامت نادية البيومي بعرض الخطة والمحاور الرئيسة المطروحة، وتحدثت حول دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة الفساد، وضرورة توحدها لمواجهة هذه الظاهرة بناء على رؤية موحدة ،انطلاقا من الخطة الوطنية التي تقترحها أمان، وتناولت في الجانب الأول دور المنظمات الأهلية في تعزيز المساءلة والشفافية في عملها، فيما تناول المحور الثاني تطوير المنظمات الأهلية لدورها في رفع الوعي العام وتسهيل الحصول على المعلومات، وتناول المحور الثالث تفعيل المنظمات الأهلية لدورها في الرقابة على القطاع العام.

وخلال الاجتماع قال شعبان الجرجير، من جمعية الفلاح، ان دور المؤسسات غير كاف ويجب أن يكون للمجتمع دور في الرقابة على عمل السلطات، وأن يعمل على ترسيخ مبدأ سيادة القانون، متسائلاً عن الفائدة إذا لم يكن هناك جهاز قضائي فاعل، وكذلك النيابة العامة، حيث ان هناك أجهزة غير شرعية وفاسدة، ولا مجال للتوجه لها لتنفيذ القانون، وان الحاجة تكمن في ضرورة وجود قانون ومؤسسات لمتابعة الجرائم ومتابعة تنفيذ القانون، ويجب مراقبة وتفعيل دور الجهات الرسمية لتقديم الشكاوى لها.

وثمن عبد الحليم الغول، من مؤسسة بادر، إشراك "امان" للمؤسسات في هذا الموضوع المهم والاستراتيجي، مقترحا اضافة محور آخر للمحاور التي تضمنتها، بتطوير وتفعيل المنظمات الأهلية لدورها في الرقابة على أداء السلطتين التنفيذية والتشريعة، بما يضمن تكريس مبدأ مساءلة كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية، والعمل على تشكيل لجان رقابة شعبية بمشاركة المنظمات الأهلية على أداء منظمات المجتمع المدني، والسلطتين التنفيذية والتشريعية، والاتفاق على آليات موحدة للرقابة والمتابعة على أداء المنظمات الأهلية، والسلطتين التنفيذية والتشريعية، والقطاع العام.

وأكد طلعت بظاظو، من مؤسسة صوت المجتمع، على الحاجة لآليات تفعيل خطة للعمل الجماعي من أجل الهدف المشترك، مضيفة ان شبهة الفساد موجودة أيضاً في قطاع المؤسسات الأهلية، كما هي موجود في القطاع العام، وهذا نقد يوجه لقطاع العمل الاهلي.

وهذا الراي الذي اتفق معه عبد المعطي فلفل، من الجمعية الفلسطينية للإغاثة والتنمية، الذي اشار الى غياب المساءلة والشفافية في العمل الاهلي، مشددا على ضرورة العمل على إزالة شبهة الفساد عن مؤسسات العمل الاهلي، خصوصاً في ظل تزايد عدد الجمعيات الأهلية.

وقال عبد المالك التلولي من مؤسسة جباليا للتأهيل، انه من الصعوبة بمكان رقابة القطاع العام، بسبب اشكاليات الوضع الحالي في غزة، وكذلك الاشكالية في دور المؤسسات الأهلية، حيث ان المطلوب أولاً العمل على تحشيد القطاع الأهلي وتكوين ائتلاف موسع أكبر من حملة مؤسسات ضد الفساد، وتشكيل جسم ضاغط وفاعل قبل الحديث عن رقابة على القطاع العام.

تيسير محيسن من الإغاثة الزراعية، قال ان المشكلة تكمن في شرعية السلطة الموجودة في غزة، مبينا انها مخطوفة ومفتتة، ولا يمكن أن يجري العمل على مراقبتها إذا كانت بالأساس غير شرعية.

واضاف ان ما ينقصنا هو موضوع المحاسبة، فلا يكفي كشف الممارسات الفاسدة إذا لم تكن هناك محاسبة، ومن الضروري الاهتمام بموضوع التوعية لقطاع العاملين في المؤسسات الأهلية، ويجب أن يكون هناك تدريب وتوعية على الإجراءات المالية المتبعة التي تؤدي لوجود فساد، ويجب توعية الناس حول الفساد وسبل مواجهته.

اللجنة المصغرة للخطة الوطنية تعقد اجتماعها الاول وتناقش اليات وبرامج عملها

في اجتماع اللجنة المصغرة للخطة الوطنية، التي تشكلت من تيسير الزبري، محمود زيادة، سناء عرنكي، محمد قرش، نايف شتية، اكد تيسير الزبري على أهمية الالتزام الذاتي للمنظمات الأهلية ومحاربة المنظمات الأهلية الفاسدة التي تسيء للعمل الأهلي، وضرورة عدم إشراكها في العمل الأهلي ، ووضع ما تم التوقيع عليه من مدونة سلوك وميثاق منظمات أهلية ضد الفساد موضع التنفيذ ، وكذلك العمل على تأسيس أجسام رقابية داخل هذه المؤسسات، ومتابعة رسم خطط خاصة بكل منظمة لمكافحة الفساد.

وفيما يتعلق بآليات التعاون مع القطاع العام ومنح الصلاحيات لمنظمات ضد الفساد لمساءلة القطاع العام، طالب الزبري بوجود آليات عمل ملزمة للتعامل مع العمل الأهلي، في الوزارات والمؤسسات، الأجهزة الأمنية ، الجهاز القضائي، وديوان الرقابة . وكذلك تفعيل قانون الكسب غير المشروع. واكد على اهمية تطوير علاقة العمل الأهلي مع المجلس التشريعي للتعاون في المجالات الرقابية

محمود زيادة قال انه لابد من تحديد محاور عمل للخطة، والعمل باتجاه بناء جسم وطني واسع، أو تفعيل حملة منظمات ضد الفساد، وإصدار تقرير سنوي حول نشاطات هذا الجسم، عن واقع التطور المتعلق بالفساد والنزاهة والشفافية، وكذلك عقد مؤتمر سنوي لهذا الجسم وان تكون أمان هي سكرتاريا المؤتمر، كما لا بد من تحديد الأولويات في كل محور من هذه المحاور المطروحة ويجب مراجعة القوانين واللوائح التي تعزز المفاهيم المطلوبة لمكافحة الفساد.

سناء عرنكي، شددت على اهمية أن تغطي الخطة كافة القطاعات وتشمل جميع أعمدة نظام النزاهة الوطني، وكذلك الاستفادة من القوانين وخصوصا المتعلق منها بتعزيز النزاهة والشفافية، وترسيخ قيم النزاهة لدى الأطفال واليافعين والشباب الناشئين من خلال برامج خاصة، والتركيز على طلبة الجامعات في حمل رسالة النزاهة والشفافية وتعميمها في المجتمع، مع اهمية الرجوع لمنظمات العمل الأهلي لمكافحة الفساد، وضرورة صياغة خطة تفصيلية.

محمد قرش، تحدث عن العراقيل التي يمكن ان تواجه الخطة الوطنية لمكافحة الفساد، وقال ان العراقيل يمكن ان تكون إدارية وتنظيمية، والمعارضة من قبل أصحاب المصالح وذوي النفوذ، وعراقيل وصعوبات من قبل المؤسسات ذاتها ، مما يتوجب أن يتم دراسة كل العراقيل المتوقعة والصعوبات ووضع آليات المعالجة لتسهيل عمل الخطة الوطنية ، واضاف بانه من الضروري أن يكون هناك رغبة حكومية وإرادة رسمية، لمكافحة الفساد ومساندة ذلك من قبل الأحزاب والحركات السياسية المؤثرة، لذلك فان واجب الحملة الوطنية أن تطلب من الحكومة والسلطة والأحزاب أن ترفع الغطاء السياسي عن كل شخص يعطل أو يعرقل عمل الحملة الوطنية، وفي هذا الجانب من الضروري أن لا تكون اللجنة المسؤولة عن الحملة الوطنية مرتبطة بأي مؤسسة رسمية أو خاصة ذات نفوذ، وأن تكون محايدة.

دليل جلسات الاستماع الخاص بالهيئات الأهلية

يهدف هذا الدليل الذي أعده المستشار الدكتور عصام عابدين، إلى وضع أسس وقواعد إجرائية جديدة، ومبتكرة، تمكّن المنظمات الأهلية من تفعيل دورها الرقابي، والتواصل مع القطاع العام من وزارات ومؤسسات وهيئات عامة، أو ذات نفع عام، من خلال جلسات استماع، التي يتم تنظيمها للحصول على معلومات بشأن الأعمال أو الأنشطة التي تقوم بها هذه المؤسسات، وذلك بهدف إتاحة الفرصة للجمهور ونشطاء المنظمات الأهلية للمشاركة في اتخاذ القرارات التي ترمي بالنتيجة إلى التأكد من سلامة الأداء، ونزاهته وشفافيته، وانسجامه مع مقتضيات المصلحة العامة.

جاء هذا الدليل في ستة أقسام رئيسة إضافة إلى ثلاث ملاحق، القسم الأول وضّح الهدف من الدليل، والقسم الثاني وضع تعريفاً بالمفاهيم والمصطلحات الأساسية التي أراد الدليل أن يترجمها إجرائياً على أرض الواقع، فيما تولى القسم الثالث تحديد مهام أعضاء لجنة الاستماع، وجاء تحديد مهام فريق العمل في القسم الرابع. أمّا القسم الخامس فتولى رسم مراحل وإجراءات عقد جلسة الاستماع بدءا بأسلوب اختيار موضوع الجلسة وفريق العمل، ومرورا بتحديد السياسة العامة بشأن جلسة الاستماع وطرق جمع المعلومات الخاصة بها، وما يعقبها من تقرير أولي وتحضيرات لوجستية، وإجراءات لازمة لعقد جلسة الاستماع، والقواعد التي يتوجب على الحضور مراعاتها خلال مجريات الجلسة، وصولاً إلى التقرير النهائي الذي تُصدره الهيئات الأهلية التي تتولى بدورها متابعة التوصيات الواردة فيه مع الإدارة العامة المختصة، باعتبارها الجهة العليا المخولة بعملية صنع القرار، وأمّا القسم السادس والأخير فقد خرج بالتوصيات العامة.

تولى الملحق الأول تحديد القواعد والأحكام العامة المتعلقة بجلسة الاستماع، فيما تولى الملحق الثاني تحديد المهام اللوجستية لرئيس الجلسة خلال المراحل المختلفة لجلسة الاستماع، وأمّا الملحق الثالث والأخير، فقد ساهم في توضيح الآليات التي تُساعد على عقد جلسة استماع بسهولة ويُسر.

استلهم الدليل جوانبه الأساسية من وحي تجربة دليل جلسات الاستماع العامة وتقصي الحقائق لعام ٢٠٠١، الخاص بالمجلس التشريعي الفلسطيني، باعتباره التجربة الأولى والوحيدة في هذا المجال، فبنى عليه أفكاراً مطورة تنسجم مع طبيعة عمل الهيئات الأهلية وعلاقتها بالإدارة العامة، بما يضمن تحقيق الهدف الذي وضع من أجله، ولأن الحكم على هذا الدليل مرهون بالدرجة الأولى باختباره على أرض الواقع، فإن أهميته ستظهر تباعاً من خلال التجربة العملية، وبما أن هذا الدليل يحوي قواعد وأحكام إجرائية أولاً وأخيراً، فإنه سيظل بحاجة ماسة إلى التنقيح والتطوير كلما زاد استخدامه والعمل به من قبل المنظمات الأهلية.

الحاكم والحاكمية الرشيدة في المؤسسات الأهلية

بقلم: عبد الرحمن العسولي
ناشط مجتمعي

تشهد السنوات الأخيرة رواجاً كبيراً لمصطلح "الحاكمية الرشيدة"، أو الحكم الصالح، ليس فقط كعنصر أساس في العملية الديمقراطية، بل أيضا كصمام أمان لهياكل المؤسسات التي تحرك هذه العملية، وفي حين أن محددات وتدابير الحكم الصالح تتضمن الكفاءة واللامركزية في الحكم والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد، واستقلالية القضاء ونزاهته، وسيادة القانون وتعزيز الحقوق والحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، وهي المحددات التي تتبناها النظريات الداعمة لمفهوم الدولة الليبرالية التي تؤكد على أن الدولة ليست هي المحرك الرئيسي أو الوحيد في عملية التنمية، لذا وضمن هذا النطاق يتم اعتبار تقوية وتمكين المجتمع المدني بشكل عام والمؤسسات الأهلية بشكل خاص كأحد أركان الحكم الصالح.

ولا شك بأن قطاع العمل الأهلي على اختلاف النظريات التي تؤصل لبروز هذا القطاع، لا تزال تتمتع بتوافق حول ضرورة دورها في إحداث تنمية مستدامة، تمثل الديمقراطية نهجاً تتبناه للقيام بهذا الدور، فالجميع يكاد يؤكد على دور المؤسسات الأهلية في ريادتها وتعزيزها للمبادرات الديمقراطية، لكن هذا الدور وتلك الريادة بما تمنحه للمؤسسات من أهمية، فإنها وبنفس المقدار تضاعف من مستوى المسؤولية الواقعة عليها، ولا شك بأن مدى كفاءة المؤسسة وديمومتها ومسؤوليتها تعتبر مؤشرات نجاح أو فشل الحاكميه فيها.

ولا ينطلي على احد بأن المسؤولية الأخلاقية تجاه رسالة المؤسسة، والمسؤولية المهنية تجاه المجتمع، والمسؤولية القانونية تجاه الجميع، تقع بأكملها وبشكل شبه مطلق على عاتق الجسم الحاكم، المتمثل في مجلس الإدارة، أو مجلس الأمناء، أو غيره من المسميات لنفس الجسم. لذا فمن الضروري في عملية الإصلاح ومكافحة الفساد، البدء بالهيكل الحاكم لمعرفة قدراته وتدابيره وإجراءاته، والعمل على تأهيله لكي نصل إلى حكم صالح ورشيد داخل مؤسسات العمل الأهلي.

ففي حين أن انطباق مفهوم الحاكمية الرشيدة على هياكل الدولة يختلف في انطباقه على المؤسسات الأهلية الذي يستدعي إقامة التوازن مع مساحة الحرية التي يجب منحها للفريق التنفيذي ليتمكن من العمل والعطاء، وليتمكن أيضا من مجابهة التغيير وتطويعه لخدمة المجتمع، لذا فإن الأدوار المتوازنة أي الأدوار التي يشكلها أفراد الحكم الرشيد تحتاج بالدرجة الأساسية إلى مجموعة من التدابير التي لا بد من تكريسها داخل المؤسسة الأهلية. وعليه فإن ماهية الإجراءات التي يجب أن يتخذها مجلس الإدارة أو الجسم الحاكم لمؤسسات العمل الأهلي لترسيخ الحاكمية الصالحة يمكن تلخيصها في جانبين رئيسيين: تحديد النهج وتحديد الأسلوب، من جهة أولى انتهاج الشفافية والنزاهة والمساءلة في العمل، ومن جهة ثانية تحديد الوسيلة الكفيلة بتطبيق ذلك والتي تكون عبر تقسيم الأدوار، وذلك على النحو التالي:

أولاً: ترسيخ مبادئ الشفافية وقيم النزاهة ونظم المساءلة

لعل تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة بالعموم، وتحديد مهمات أفراده بشكل واضح وجلي يعتبر من أهم القضايا التي تواجه مجلس الإدارة، قد يبدو هذا أمرا يسيراً لكنه

ليس كذلك، فلا يكفي القول بأن دور مجلس الإدارة يقتصر على رسم السياسات والغايات والاقتناع برسالة المؤسسة، لكن على مجلس الإدارة أن يعي تماماً الدور المتوقع منه، أي قدرته الإجابة على الإستفهامات المستمرة والملحة مثل: ماذا تتوقع منه المؤسسة أن يقدم؟ وماذا يتوقع منه المجتمع؟ وما هي القرارات الواجب اتخاذها؟ وفي أي مناسبة تتخذ تلك القرارات؟ لذا فإن الإشراف الدائم والرقابة المستمرة على سير البرامج للتأكد من تناغمها مع رسالة المؤسسة، مسؤولية لا يجب إغفالها، مضافاً إليها دوره في حماية وتوفير المصادر المالية والموارد البشرية القادرة على انجاز تلك البرامج، ويكون ذلك بالفحص الدائم للوضع المالي ومراجعة المستندات المتعلقة بالمصادر المالية والبشرية، والتمسك بضرورة توفر إجابات واضحة تجاه أي مستندات أو تقارير متناقضة، وهذا يستدعي تطوير وبناء قدرة مجلس الإدارة على التآلف مع إجراءات العملية المالية وأدوات المساءلة، ومن ضمنها التقارير بأنواعها، وفي نفس الوقت الاهتمام والقيام بالتوثيق الشامل لكل قضايا وسياسات وقرارات مجلس الإدارة والاحتفاظ بمحاضر الاجتماعات الموقعة، فهذه الممارسة جوهرية لضمان جزء من الشفافية المؤسساتية.

وحيث أن هيكلية مجلس الإدارة وصلاحياته ومسؤولياته، تتحدد وفق النظام الأساسي أو العقد التأسيسي للجمعية، والذي قد يشير إلى ضرورة الالتزام بالشفافية والنزاهة والمساءلة، لكنه في ذات الوقت لا يضع أسس تطبيقيه لهذا الالتزام، وحيث أن القانون يحاسب على الفعل غير القانوني فقط، لذا فمن مسؤولية مجلس الإدارة أيضاً، تفعيل آلية تضمن الالتزام الأخلاقي بتلك المبادئ والتي قد تكون في شكل مدونة سلوك أو ميثاق شرف.

ثانياً: ديمقراطية العلاقة بين الجسم الحاكم والفريق التنفيذي:

من الأدوار الهامة لمجلس الإدارة، توظيف ومراقبة وتقييم المدير التنفيذي، فتقسيم الأدوار بشكل حيوي بين مجلس الإدارة والفريق التنفيذي، يتطلب رؤية العلاقة بينهما على أنها شراكة، ومنعاً للتكرار فإن دور الحكم في المؤسسة الأهلية هو الإشراف وإضفاء المصداقية على عمل المؤسسة ككل، ومجلس الإدارة لا يستطيع أداء دوره هذا، إذا ما انغمس في إدارة القضايا اليومية للعمل، فعلى اقل تقدير القيام بذلك من قبل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة يقلل من الهيبة، التي هي ضرورية لممارسة الحكم والسلطة.

فالإشكالية قد تحدث حينما يكون المدير التنفيذي على دراية بعمل المؤسسة بشكل أوسع من تلك التي يمثلها مجلس الإدارة ويرى الفريق التنفيذي نفسه أكثر نجاعه في تحديد المسار الاستراتيجي وتطوير الأداء وتقييم عمل المؤسسة، مما قد يفعل مجلس الإدارة.

إدراك ذلك صحيح، أما تنفيذه فيعد كارثة تهدد ديمومة المؤسسة، فنجاح المؤسسة وتحقيق الانجازات المتواصلة، لا يكتمل إلا بتطور موازٍ لهياكلها، وعلى رأسها مجلس الإدارة، ومنعاً لتضارب المصالح، لا يجب أن يقوم احد بدور الآخر، فلا يجوز للمدير التنفيذي أن ينفذ بنفسه ويقيم نفسه، لذا فإن تفعيل مبدأ التفويض في العمل، هو ركيزة مهمة في تقسم الأدوار وتحديدها، والتفويض لا يقصد به أن يتخلى مجلس الإدارة عن مسؤولياته، بل منح السلطة للمدير التنفيذي واعطائه الصلاحيات الكافية لإدارة العمل اليومي واتخاذ القرارات اللازمة، فيما يبقي مساءلاً أمام مجلس الإدارة عن حدود هذا التفويض.

فالقاعدة تقول: "مجلس الإدارة يحكم، والفريق التنفيذي يدير"، وفي الوقت نفسه لا يجب التعامل مع كل من مجلس الإدارة والفريق التنفيذي على أنهم ثنائي استثنائي لا غنى عن أي منهما، فأحد أهم مبادئ الحاكمية الصالحة في المؤسسات الأهلية، هو أن لا يقوم نفس الأشخاص بالمهمتين معاً، بل النظر بأن المسافة بين الفريق التنفيذي ومجلس الإدارة هي مسافة انجاز خلاق، يؤدي إلى تحديد الضوابط والتوازنات، التي بدورها هي جوهر الممارسة الديمقراطية.

وحري بنا الإشارة إلى أن الحاكمية الرشيدة ليست هي الغاية في حد ذاتها، بل تبرز أهميتها للعمل الأهلي في كيفية تعزيز قدرته على الإيفاء باستحقاقاته بكل نزاهة ومصداقية ترتقي لمستوى التوقعات المنشودة من مجتمعه، فيبقى العمل على ترسيخ مبادئ الحكم الصالح للعمل الأهلي والبحث في مضامينه وأدواته وآلياته، مطلباً أساسيا لتطوير وتعزيز دور العمل الأهلي في إحداث التنمية المستدامة.

اضاءة على نشاطات "منظمات أهلية ضد الفساد"

بينالي رواق الثـاني

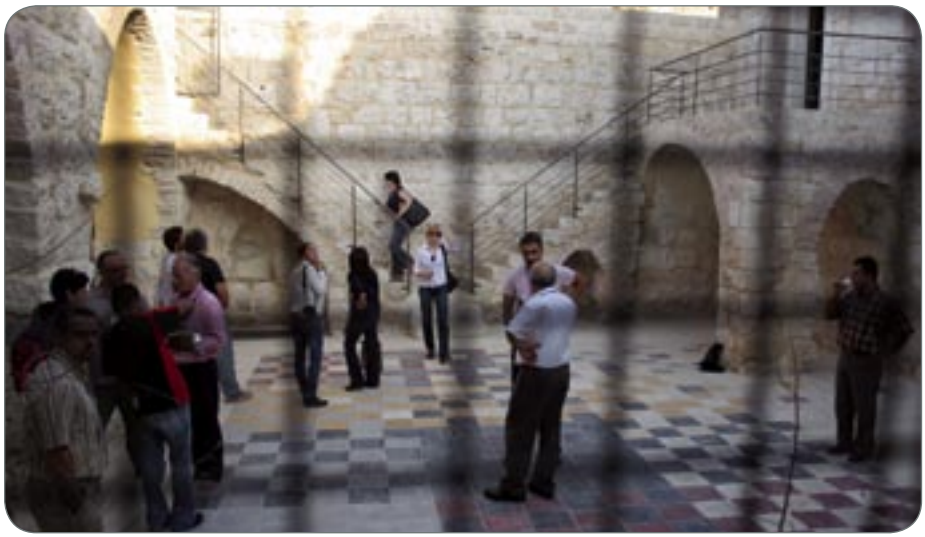

بمشاركة نخبة من المعماريين والفنانين وخبراء الترميم والتخطيط وحفظ التراث في العالم، نظم رواق (مركز المعمار الشعبي الفلسطيني)، في الفترة من ١٧ وحتى ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر)، بينالي رواق الثاني، والذي يشتمل على مؤتمر البينالي، وورش عمل متخصصة، علاوة على معارض، وعروض فيديو، وزيارات ميدانية، ومشاريع مختلفة.

واستمر مؤتمر بينالي رواق الثاني، على مدار يومين، في جامعة بيرزيت وبالتعاون معها، حيث خصص اليوم الأول في جلستين، أعماله لمناقشة "حفظ التراث"، و"التخطيط"، بينما يذهب اليوم الثاني لمناقشة "العمارة"، و"الفن".

وشارك في المؤتمر عدد من أهم الخبراء العالميين في المواضيع محور النقاش، حيث ادار دانييلي بيني، وفرحات يوسف جلسة التخطيط، وجورج أبونغو وخلدون بشارة جلسة "حفظ التراث"، بينما ادار جلسة "العمارة" كل من ستيفانو بيوري، وأليساندرو بيتي، وجلسة "الفن" خليل رباح، وتشارلز ايشي، الذي يشرف على التشبيك بين الفنانين المحليين والعالمين، وبين المؤسسات الثقافية والفنية المحلية، عبر لقاءات مباشرة بينهم، بما يخلق مشاريع فنية مشتركة.

وشارك في النقاشات نخبة من المتخصصين المحليين، والعالميين، من بينهم: شادي الغضبان، اليساندرو اريسو، فيسينزو كاستيلا، ليفين دي كوتير، ريم فضة، جوزيف غريما، ساندي هلال، فيليب ميسيلويتز، سلفادور بوركارو، فرانسيسكا راشيا، لورينزو روميتو، نظمي الجعبة، ساسكيا ساسين، عمر يوسف، ليدا عبدول، دوغلاس جوردون، سانجا ليفيكوفيتش، جوهانا مايتوكوسكا، أولاف نيكولاي، ارينك سيمان، جاك برسكيان، كودو ايشون، وانجاليكا ساغار، سعاد العامري، ودوغلاس غوردان، كريستين ناصر، وخالد القواسمي.

وشاركت دول عربية وأجنبية عدة في البينالي الدولي، منها: كينيا، اليابان، إيطاليا، فرنسا، بريطانيا، أسبانيا، بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة الأميركية، أفغانستان، مصر، لبنان، تركيا، إضافة إلى فلسطين.

وضمن فعاليات البينالي الدولي، نظم رواق سلسلة من ورش العمل المتخصصة، أولها حول "السياسات والخطوط العامة لإعادة إعمار المراكز والمباني كوسيلة لضمان استمرارية التنمية المحلية" لفرحات يوسف، وثانيها بعنوان "التراث و العنف و الشفاء" لكيارا دي سيزاري، وأخرى بعنوان مدينة واحدة لأليساندرو بيتي.

ولم تقتصر فعاليات البينالي، الأضخم من نوعه في فلسطين والمنطقة، على المؤتمر، وورش العمل، حيث انطلقت فعالياته بعروض فيديو على مدار يومين، بإدارة اللبنانية كريستين طعمة، واستضافها مسرح وسينماتك القصبة، وغاليري الحلاج في رام الله، لمخرجين من مصر، ولبنان، وفلسطين، من بينهم وائل شوقي، وأكرم زعتري، ومنى حاطوم، وغيرهم، علاوة على معارض فنية وثقافية، منها معرض الفنان الياباني الشهير أون كوارا في كلية دار الكلمة ببيت لحم، ومعرض "بدران" في مؤسسة الحوش بالقدس، ومعرض "على أبواب الجنة" في مؤسسة المعمل في القدس أيضاً، كما تم تنظيم زيارات لمراكز ثقافية في رام الله وبيرزيت، إضافة لزيارات ميدانية إلى مدينة نابلس، للتعرف على الإرث المعماري والحضاري فيها، والذي عانى كثيراً في السنوات الأخيرة، لاسيما البلدة القديمة في المدينة، وأخرى مشابهة إلى القدس، والخليل، وبيت لحم.

خليل رباح، مدير البينالي قال أنه يهدف إلى خلق الروابط وفرص التشبيك بين الفلسطينيين والقوى الإبداعية الدولية، عبر سلسلة من ورش العمل، واللقاءات والمشاريع والمعارض والندوات ذات الصلة، والتي يتم تنظيمها في كافة أنحاء فلسطين في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

اضاءة على نشاطات "منظمات أهلية ضد الفساد"

خلال لقاء المنتدى السياسي النسوي الذي تشرف عليه مفتاح الدعوة الى تشكيل جبهة نسوية موحدة بين جناحي الوطن

دعت قيادات نسوية من الضفة الغربية وقطاع غزة الى تشكيل جبهة نسوية موحدة لنضالاتهن بين جناحي الوطن، والعمل على التواصل بينهن لرفع صوتهن عاليا في الشؤون الاجتماعية والسياسية.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي نظمته المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، عبر نظام الفيديو كونفرنس في فندق البست ايسترن، ضمن لقاءات المنتدى السياسي للنساء لدعم التواصل بين نساء الضفة وغزة.

وشدد اللقاء الذي افتتحته الأمين العام لمفتاح د. ليلي فيضي، وأدارته د. زهيرة كمال، على أهمية تفعيل مؤسسات المجتمع المدني للدفاع عن المؤسسات والمرأة الفلسطينية، خصوصا في قطاع غزة، الذي تتعرض فيه النساء لهجمة شرسة للانقضاض على حقوقهن، خاصة بعد الانقلاب الحمساوي على الشرعية الفلسطينية.

وفي بداية اللقاء قدمت السيدة ريم وهدان إيجازا عن المنتدى السياسي للنساء، الذي تأسس قبل عامين، لتوفير الأرضية للحوار النسوي حول القضايا السياسية، وللسعي لإشراك القيادات النسوية في شؤون المفاوضات السياسية بين الجانبين، الفلسطيني والاسرائيلي.

وخلال النقاش، طالب الحضور مؤسسات حقوق الانسان، وبخاصة تلك التي تعنى بشؤون المرأة، العمل على توثيق جميع الانتهاكات التي تتعرض لها النساء في غزة، توطئة لمحاكمة مرتكبيها حينما تسمح الظروف بذلك، وشددت المشاركات على رفض جدار هدم الوحدة ما بين غزة والضفة، وتعاهدن على مواصلة النضال العنيد لحماية المشروع الوطني الفلسطيني الذي يتعرض للتصفية.

وأجمعت الحاضرات على إدانة الانقلاب العسكري الحمساوي في غزة، كما أدانت الممارسات التي تقوم بها الأجهزة الحمساوية المختلفة التي تعمل على إرهاب المرأة الفلسطينية، المتضرر الأكبر من الانقلاب.

وقالت احدى المشاركات، ان الأمور الصعبة التي تعيشها النساء في غزة، وصلت الى حد مطالبة الرجل الذي يسافر مع زوجته في سيارته الى ابراز عقد الزواج، ليسلم من الاجراءات العقابية التي تفرضها بعض الأجهزة المرتبطة بحماس.

وأضافت أن حوادث العنف والقتل ضد النساء قد ازدادت بعد الانقلاب، الذي ادى الى انتشار مجموعات القتل والارهاب للنساء والمؤسسات النسوية، كما ازدادت الاعتقالات والغرامات والاعتداءات على ناشطي الحركة النسوية، وعبرت احدى المشاركات عن إعتقادها بأن ما يحدث في غزة، لا يشكل غيمة عابرة كون الغيوم تجلب الخير، في حين ان ما يجري هو المأساة بعينها، وانعدام للأمان الذي يميز الأنظمة الدكتاتورية.

واتفقت الحاضرات على إعداد ورقتين سياسيتين، احداها في غزة، والأخرى في الضفة، ليصار بعدها إلى عقد لقاء آخر، للخروج بورقة سياسية موحدة ترفع للقيادة الفلسطينية، تتضمن المطالب السياسية للحركة النسوية الفلسطينية، والتي تشمل ادراج مجموعة من النساء ضمن الأطقم التفاوضية.

وأكدت القيادات النسوية على ضرورة مواصلة اللقاءات ما بين جناحي الوطن لتوحيد الرؤى ومناقشة قضايا الهم الواحد، كما دعت وسائل الإعلام وبخاصة تلفاز فلسطين، الى إعطاء مساحة اكبر للقضايا التي يعاني منها قطاع غزة، وبخاصة النساء اللواتي يحتجن لدعم معنوي وإقتصادي، في ظل موجة الغلاء الفاحش التي تجتاح الوطن.

وتطلق مشروع "تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في العملية التشريعية"

وكانت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، قد عقدت اجتماعا ضم ممثلي العديد من مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة في العملية التشريعية، لغرض التعريف بمشروع "تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في العملية التشريعية".

وسعى اللقاء الى الوقوف على عمل وانجازات المؤسسات الفاعلة في العلاقة مع المجلس التشريعي، وسماع الاقتراحات لخدمة المشروع في دعم العملية التشريعية، وتاسيس لجنة توجيهية للمشروع، تضم ممثلي المؤسسات المشاركة.

ويهدف المشروع الذي ستنفذه مفتاح بالشراكة مع مؤسسة كونراد أديناور الألمانية، الى تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في العملية التشريعية، وفي التأثير على صناع القرار، في ظل ما يشهده المجلس الحالي من الشلل والتعطيل.

وسيتم خلال المشروع إطلاق حملة إعلامية واسعة في أرجاء فلسطين، للضغط من أجل تفعيل دور المجلس التشريعي بلجانه المختلفة للاضطلاع بدوره.

صدر حديثاً

الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية

ضمن سلسلة التقارير التي يصدرها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، صدر حديثا التقرير العاشر، الذي يلقي الضوء على الإيرادات، والنفقات خلال عام ٢٠٠٦، والنصف الأول من عام ٢٠٠٧، بهدف مراجعة البيانات المالية التي قدمت من قبل الحكومة، لتحديد حجم إيرادات السلطة، ونفقاتها، وبيان حجم الأموال المحتجزة لدى إسرائيل، ودورها في الأزمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، والإشكاليات المتعلقة بها، والتعرف على حجم المنح والإيرادات التي تلقتها السلطة، وآليات تقديمها، والإشكاليات الناجمة عن ذلك، وتحديد الانحرافات عن القانون، والمتعلقة بجمع الإيرادات والنفقات خلال الفترة المعنية.

وقد تضمن التقرير عدة محاور أهمها: الإطار القانوني الناظم للأداء المالي للسلطة الوطنية، وإيرادات السلطة الوطنية ونفقاتها في الفترة المعنية، وأموال الضرائب المحتجزة لدى إسرائيل، والمنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية، والإشكاليات المتعلقة بالأداء المالي للسلطة وتوصيات تم التوصل إليها من خلال ورشات عمل، عقدها أمان بالتعاون مع منظمات العمل الأهلي.

أول الغيث قطـرة

بقلم: حسن سليم

التدريب وورش العمل التي نفذها "أمان"، واللقاءات الدورية بين ممثلي مؤسسات المجتمع المدني، وما نتج عنها من تشكيل لتحالف "منظمات ضد الفساد"، لم يكن مخاضا سهلا، في ظل ما تتحمله المنظمات الأهلية من مسؤوليات، وتقوم به من مهام، إلا أن وضوح الرؤية، والإدراك لأهمية الوصول للهدف المنشود، كانت بمثابة الحافز لتلك المنظمات لتكمل مشوارها.

فالحديث عن وجود فساد في هذه المنظمة الأهلية أو تلك، كان يأخذ بعدا فيه الكثير من التعميم والمبالغة، بما يضر بمسيرة العمل الأهلي، وينتقص من دورها، الذي تقوم به تجاه مختلف شرائح المجتمع .

واستكمالا لمأسسة النزاهة وتعزيز قيم النزاهة في العمل الأهلي، كانت فكرة شهادة الحكم الصالح، والتي يتم بموجبها التأكد من توفر بيئة العمل وفق معايير النزاهة والشفافية، من قبل لجنة محايدة، وذات اختصاص ومهنية، لتقول كلمتها معززة بالشواهد، ولتقطع الطريق على سياسة التعميم في الإساءة والتشكيك تجاه العمل الأهلي.

في المرحلة التجريبيةخضعت ثلاث مؤسسات أهلية وهي رواق، مساواة، الملتقى الفكري العربي، لفحص ودراسة من قبل اللجنة الفنية التي اوصت لجنة التحكيم بمنح الشهادة للمؤسسات الثلاث.

وسواء كانت قد حصلت تلك المؤسسات على الشهادة، او لم تحصل عليها، فإن تلك الخطوة من قبل تلك المؤسسات تعتبر جريئة، ومبشرة، وتغيير للتقليد المتداول، فبدلا من التهرب من المساءلة، تطلب تلك المؤسسات المساءلة، وتريد أن تتعرف على مواطن الضعف والقوة في بنيتها.

ومن المؤمل أن تكون تلك المرحلة بداية، أو كما يقال "أول الغيث"، على طريق ليس فقط منظمات أهلية خالية من الفساد، بل منظمات أهلية مكافحة للفساد.

كما أن المنتظر أيضا من تلك المنظمات، أن تكون صاحبة المبادرة في تعليق الجرس عند حدوث كل خلل، والقيام بدورها في المساءلة.

فالمنظمات الأهلية، وحتى تكون بحق حجر الزاوية، لبناء مجتمع مدني ديمقراطي، لا بد لها أن تكمل مشوارها لتكون القدوة، والنموذج الأمثل للبناء في المجتمع، ولا سيما إذا ما كان الحديث عن منظمات أهلية فلسطينية، لعبت دورا نضاليا واجتماعيا هاما، على مدار عشرات السنين، وتحت ظروف قاهرة، بسبب الاحتلال الإسرائيلي .

الرقابة على العمل اليومي

المادة (٦) من قانون الجمعيات الفلسطيني

تتولى الوزارة المختصة مسؤولية متابعة عمل الجمعيات والهيئات وفقا لأحكام هذا القانون، وللوزارة متابعة نشاط أي جمعية أو هيئة بموجب قرار خطي مسبب صادر عن الوزير المختص في كل حالة ، للتثبت من أن أموالها صرفت في سبيل الغرض الذي خصصت من أجله ووفقا لأحكام هذا القانون ونظام الجمعية أو الهيئة وعلى الجمعية أو الهيئة تمكين الوزارة من تنفيذ هذا القرار للتثبت من أنها تقوم بأعمالها وفق أحكام هذا القانون والنظام الأساسي.

خلال لقاء نظمه أمان في رام الله

دعوة المنظمات الأهلية للمشاركة بمكافحة الفساد في العمل الأهلي وتطوير الرقابة من النواحي القانونية

رام الله - اوصى المشاركون في لقاء نظمه الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» مع المنظمات الأهلية المشاركة في «حملة منظمات أهلية ضد الفساد» بهدف اطلاعهم على مسودة الخطة الوطنية التي يعكف الإئتلاف بالتعاون مع المؤسسات الرسمية على إعدادها وإجراء التعديلات اللازمة عليها من قبل منظمات

النزاهة الوطني، وانه من خلال الخطة المقترحة تم التركيز على موضوع هدر المال العام وسياسة تضارب المصالح واللقاءة

Konrad Adenauer Stiftung

الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة aman أمان Transparency Palestine

للاتصال والمراسلة:

هاتف: ٢٩٧٤٩٤٩ – ٠٢، فاكس: ٢٩٧٤٩٤٨– ٠٢، ص.ب ٦٩٦٤٧، القدس ٩٥٩٠٨

nazaha@aman-palestine.org
www.aman-palestine.org
www.kas.de/palaestina

ايماناً من مؤسسة كونراد أديناور، و الاتحاد الأوروبي، وإئتلاف أمان بحرية الرأي والتعبير والحق في حرية الحصول على المعلومات، فإن ما يرد في نشرة نزاهة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظرها أو يتفق معها.